

فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة  
عن الجريمة السيبرانية  
فيينا، ٣-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨

## جدول الأعمال المؤقت المشروح

### جدول الأعمال المؤقت

- ١- المسائل التنظيمية:
  - (أ) افتتاح الاجتماع؛
  - (ب) إقرار جدول الأعمال؛
  - (ج) اعتماد مقترح الرئيس بشأن خطة عمل فريق الخبراء للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.
- ٢- التشريعات والأطر.
- ٣- التجريم.
- ٤- مسائل أخرى.
- ٥- اعتماد التقرير.

### الشروح

- ١- المسائل التنظيمية
    - (أ) افتتاح الاجتماع
- سوف يُفتتح الاجتماع الرابع لفريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية يوم الثلاثاء ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠.



## (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٠/٦٥، إعلان سلفادور بشأن الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة التحديات العالمية: نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطورها في عالم متغير،<sup>(١)</sup> وطلبت إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تنشئ، وفقاً للفقرة ٤٢ من إعلان سلفادور، فريق خبراء حكومياً دولياً مفتوح العضوية من أجل إجراء دراسة شاملة عن مشكلة الجريمة السيبرانية والتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص للتصدي لها، بما في ذلك تبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية والممارسات الفضلى والمساعدة التقنية والتعاون الدولي، بغية دراسة الخيارات المتاحة لتعزيز التدابير القانونية أو غيرها من التدابير القائمة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للجريمة السيبرانية واقتراح تدابير جديدة في هذا الشأن.

وعقد فريق الخبراء اجتماعه الأول في فيينا، في الفترة من ١٧ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حيث قام باستعراض واعتماد مجموعة من المواضيع ومنهجية للدراسة (E/CN.15/2011/19، المرفقان الأول والثاني).

وعقد فريق الخبراء اجتماعه الثاني في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، حيث أحاط علماً بمشروع الدراسة الشاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية والتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص للتصدي لها، التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) بتوجيه من فريق الخبراء، عملاً بالولاية المتضمنة في قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٦٥، ومجموعة المواضيع المراد بحثها في إطار الدراسة الشاملة لتأثير الجريمة السيبرانية وتدابير التصدي لها وفق منهجية الدراسة، التي اعتمدها فريق الخبراء في اجتماعه الأول. ويرد التقرير عن ذلك الاجتماع في الوثيقة UNODC/CCPCJ/EG.4/2013/3.

وأحاطت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية علماً، في قرارها ٧/٢٢، بمشروع الدراسة الشاملة عن الجريمة السيبرانية التي أعدها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تحت إشراف فريق الخبراء، وبالمناقشة التي دارت حول مضمونها خلال الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، الذي عُقد في فيينا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، وأُعرب خلاله عن آراء مختلفة بشأن مضمون الدراسة واستنتاجاتها والخيارات المعروضة فيها؛ وطلبت إلى فريق الخبراء أن يواصل، بمساعدة من الأمانة، حسب الاقتضاء، أداء المهام المكلف بها.

وعملاً بقرار اللجنة ٧/٢٢، أصدرت الأمانة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ تكليفاً بترجمة مشروع الدراسة الشاملة عن الجريمة السيبرانية إلى جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست،<sup>(٢)</sup> وعممت الدراسة على الدول الأعضاء لتقديم تعليقاتها عليها. وقد استُنسخت التعليقات على النحو الذي وردت به في الموقع الشبكي للمكتب.<sup>(٣)</sup>

(١) مرفق قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٦٥.

(٢) منشورة على الموقع الشبكي: [www.unodc.org/unodc/en/cybercrime/egm-on-cybercrime.html](http://www.unodc.org/unodc/en/cybercrime/egm-on-cybercrime.html).

(٣) منشورة على الموقع الشبكي: [www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/comments-to-the-comprehensive-study-on-cybercrime.html](http://www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/comments-to-the-comprehensive-study-on-cybercrime.html).

وفي إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وأقرته الجمعية العامة في قرارها ١٧٤/٧٠، نوهت الدول الأعضاء بأنشطة فريق الخبراء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص، ودعت اللجنة إلى النظر في إصدار توصية بأن يواصل فريق الخبراء، في إطار عمله، تبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية والممارسات الفضلى والمساعدة التقنية والتعاون الدولي، بغية دراسة الخيارات المتاحة لتعزيز التدابير القانونية أو غيرها من التدابير القائمة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للجريمة السيبرانية واقتراح تدابير جديدة في هذا الشأن.

وعقد فريق الخبراء اجتماعه الثالث في الفترة من ١٠ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، حيث نظر، في جملة أمور، في اعتماد ملخصي المقرر لمداولات الاجتماعين الأول والثاني لفريق الخبراء، ومشروع الدراسة الشاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية والتعليقات الواردة بشأنها ومسارات العمل المقبلة في إعداد مشروع الدراسة، وتبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية والممارسات الفضلى والمساعدة التقنية والتعاون الدولي. ويرد التقرير عن ذلك الاجتماع في الوثيقة UNODC/CCPCJ/EG.4/2017/4.

وطلبت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في قرارها ٤/٢٦، الذي اعتمد في دورتها السادسة والعشرين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٧، إلى فريق الخبراء أن يواصل عمله وأن يعقد في هذا السياق اجتماعات دورية ويعمل كمنتدى لإجراء مزيد من المناقشات بشأن المسائل الموضوعية المتعلقة بالجريمة السيبرانية، ومواكبة اتجاهاتها المتغيرة، بما يتماشى مع إعلاني السلفادور والدوحة، وطلبت أيضاً إلى فريق الخبراء أن يواصل تبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية والممارسات الفضلى والمساعدة التقنية والتعاون الدولي، بغية دراسة الخيارات المتاحة لتعزيز التدابير القانونية أو غيرها من التدابير القائمة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للجريمة السيبرانية واقتراح تدابير جديدة في هذا الشأن.

وفي القرار نفسه، قرّرت اللجنة أن يكرّس فريق الخبراء اجتماعاته المقبلة للنظر على نحو منظم في المسائل الرئيسية التي تتناولها الفصول من الثالث إلى الثامن من الدراسة (بصيغتها الواردة أدناه)، دون المساس بالمسائل الأخرى المدرجة ضمن ولايته، آخذاً في اعتباره، حسب الاقتضاء، التبرعات المتلقاة عملاً بقرار اللجنة ٧/٢٢ ومداولاته في اجتماعاته السابقة:

- الفصل ٣: التشريعات والأطر
- الفصل ٤: التجريم
- الفصل ٥: إنفاذ القانون والتحقيقات
- الفصل ٦: الأدلة الإلكترونية والعدالة الجنائية

• الفصل ٧: التعاون الدولي (بما في ذلك السيادة، والولاية القضائية والتعاون الدولي، والتعاون الدولي الرسمي، والتعاون الدولي غير الرسمي، والأدلة المستمدة من ولايات قضائية خارجية)

• الفصل ٨: المنع

وحَدَّدَ المكتب الموسَّع موعد انعقاد الاجتماع الرابع لفريق الخبراء بأسلوب الموافقة الصامتة، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وأكدته في اجتماعه المعقود في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. واتفق المكتب الموسَّع على جدول الأعمال المؤقت للاجتماع في اجتماعه المعقود في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

وقد أُعدَّ تنظيم الأعمال المقترح (انظر المرفق) وفقاً للبيان المالي المتعلق بقرار اللجنة ٤/٢٦ (E/CN.15/2017/CRP.5، المرفق السابع) من أجل تمكين فريق الخبراء من أداء المهام المسندة إليه في حدود ما هو متاح له من وقت وخدمات ومؤتمرات. وستسمح الموارد المتاحة بعقد ست جلسات عامة على مدار ثلاثة أيام، تُوفَّر لها الترجمة الشفوية بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

(ج) اعتماد مقترح الرئيس بشأن خطة عمل فريق الخبراء للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

في إطار البند ١ (ج)، لعلَّ فريق الخبراء يودُّ النظر في اعتماد مقترح الرئيس بشأن خطة عمل فريق الخبراء للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بالصيغة التي وافق عليها المكتب الموسَّع في اجتماعه المعقود في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

## الوثائق

ورقة اجتماع تتضمن مقترح الرئيس بشأن خطة عمل فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، استناداً إلى قرار اللجنة ٤/٢٦، بالصيغة التي وافق عليها المكتب الموسَّع لفريق الخبراء في اجتماعه المعقود في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (UNODC/CCPCJ/EG.4/2018/CRP.1).

## ٢- التشريعات والأطر

في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، لعلَّ فريق الخبراء يودُّ مناقشة المسائل المتصلة بالتشريعات والأطر ذات الصلة بالجريمة السيبرانية.

وفي الاجتماع الثالث لفريق الخبراء، لوحظ بشكل واسع أنَّ تهديد الجريمة السيبرانية ما انفك يتزايد وأنها ترتبط بالجريمة المنظمة عبر الوطنية وبالإرهاب والتطرف وغير ذلك من الجرائم الخطيرة الأخرى. وفي ضوء هذا التحدي، أكَّد معظم المتكلمين أنَّ الأطر القانونية الوطنية والقدرة على إنفاذ القانون من الأمور الحاسمة لتنفيذ تعاون إقليمي ودولي فعال وقوي في مكافحة الجريمة السيبرانية.<sup>(٤)</sup>

(٤) انظر الوثيقة UNODC/CCPCJ/EG.4/2017/4، الفقرة ١٤.

ويمكن أن تتناول التشريعات المتعلقة بالجريمة السيبرانية، في جملة أمور، طائفة واسعة من القضايا، منها ما يلي: تجريم تصرفات معينة (انظر الشروح الواردة في إطار البند ٣ أدناه)؛ الصلاحيات الإجرائية؛ المسائل المتعلقة بالولاية القضائية الجنائية؛ مقبولية الأدلة الإلكترونية؛ مسؤوليات مقدمي الخدمات الإلكترونية فيما يتعلق بحماية البيانات؛ التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتعلقة بالجريمة السيبرانية. وإلى جانب القانون الجنائي (بشقيه الموضوعي والإجرائي)، يمكن أن تشمل تدابير التصدي القانونية التي يمكن وضعها أيضاً استخدام القانون المدني والإداري، فضلاً عن الأطر التنظيمية والدستورية، أو القائمة على الحقوق.

ولعلّ فريق الخبراء يودُّ تيسير إجراء مزيد من المناقشات وتبادل المعلومات بشأن الاتجاهات الوطنية والتحديات والممارسات الفضلى المتعلقة بالتشريعات والأطر ذات الصلة بالجريمة السيبرانية.

### الوثائق

لا توجد أيُّ وثيقة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ومع ذلك، وفقاً لمقترح الرئيس المشار إليه أعلاه بشأن خطة عمل فريق الخبراء للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١،<sup>(٥)</sup> دعت الأمانة الدول الأعضاء إلى أن تقدم، خطياً، التعليقات والممارسات الجيدة والمعلومات الجديدة، والجهود الوطنية والتوصيات المتصلة بالبندين ٢ و٣ من جدول الأعمال من أجل تجميعها ونشرها على النحو الذي ترد به على الموقع الشبكي لفريق الخبراء ([www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/open-ended-intergovernmental-expert-group-to-conduct-a-comprehensive-study-of-the-problem-of-cybercrime2018.html](http://www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/open-ended-intergovernmental-expert-group-to-conduct-a-comprehensive-study-of-the-problem-of-cybercrime2018.html)).

### ٣- التجريم

في إطار البند ٣، لعلّ فريق الخبراء يودُّ مناقشة المسائل المتصلة بتجريم الجريمة السيبرانية.

وناقش فريق الخبراء، في اجتماعه الثاني، في جملة أمور، درجة تنوع التشريعات المتعلقة بالجريمة السيبرانية، ولا سيما فيما يتعلق بالتجريم. واتفق معظم الخبراء على أن اتباع نهج متساهمة بشأن التجريم قد يكون مفيداً بوجه عام، بمعنى أن الصكوك القانونية أو القوانين النموذجية يمكن أن تكون مفيدة للمشرعين الذين يصوغون التشريعات أو يُحدثونها، وكذلك في سدّ الثغرات عند التعامل مع قضايا عبر وطنية. غير أنه ذُكر أن الدول الأعضاء تتمتع بالسيادة وكثيراً ما تتبّع نهجاً مختلفة إزاء مسائل العدالة الجنائية.<sup>(٦)</sup>

ولعلّ فريق الخبراء يودُّ تيسير إجراء مزيد من المناقشات وتبادل المعلومات بشأن الاتجاهات الوطنية والتحديات والممارسات الفضلى المتعلقة بالتجريم.

(٥) انظر الشرح ٤ لخطة العمل.

(٦) انظر الوثيقة UNODC/CCPCJ/EG.4/2017/3، الفقرة ٢٤.

## الوثائق

لا توجد أي وثيقة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وكما ذكر أعلاه، يرد ما جُمع من تعليقات وممارسات جيدة ومعلومات جديدة وجهود وطنية وتوصيات تتصل بالبندين ٢ و ٣ من جدول الأعمال على الموقع الشبكي لفريق الخبراء (-[www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/open-ended-intergovernmental-expert-group-to-conduct-a-comprehensive-study-of-the-problem-of-cybercrime2018.html](http://www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/open-ended-intergovernmental-expert-group-to-conduct-a-comprehensive-study-of-the-problem-of-cybercrime2018.html)).

### ٤- مسائل أخرى

نظراً لعدم استرعاء انتباه الأمانة إلى أي مسائل يراد طرحها في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، فلا يتوقع في الوقت الحاضر تقديم أي وثائق بشأن هذا البند.

### ٥- اعتماد التقرير

سوف يعتمد فريق الخبراء تقريراً عن اجتماعه في إطار البند ٥ من جدول الأعمال. ووفقاً لخطة عمل فريق الخبراء،<sup>(٧)</sup> سوف يقوم المقرر، بما يلزم من مساعدة من الأمانة واستناداً إلى المناقشات والمداولات، بإعداد قائمة بالاستنتاجات الأولية للدول الأعضاء وتوصياتها، التي ينبغي أن تكون دقيقة وتركز على تعزيز السبل العملية للتصدي للجريمة السيبرانية. وستدرج هذه القائمة، باعتبارها تجميعاً للاقتراحات التي تقدمها الدول الأعضاء، في التقرير الموجز للاجتماع قصد إجراء المزيد من المناقشات بشأنها في اجتماع فريق الخبراء التقييمي، الذي سيعقد في موعد أقصاه عام ٢٠٢١.

(٧) انظر الشرح ٥ لخطة العمل.

## تنظيم الأعمال المقترح

التاريخ	التوقيت	البند	العنوان أو الوصف
الثلاثاء، ٣ نيسان / أبريل	١٣/٠٠-١٠/٠٠	١ (أ)	افتتاح الاجتماع
		١ (ب)	إقرار جدول الأعمال
		١ (ج)	اعتماد مقترح الرئيس بشأن خطة عمل فريق الخبراء للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١
	١٨/٠٠-١٥/٠٠	١ (ج)	اعتماد مقترح الرئيس (تابع)
		٢	التشريعات والأطر
الأربعاء، ٤ نيسان / أبريل	١٣/٠٠-١٠/٠٠	٢	التشريعات والأطر (تابع)
	١٨/٠٠-١٥/٠٠	٢	التشريعات والأطر (تابع)
		٣	التجريم
الخميس، ٥ نيسان / أبريل	١٣/٠٠-١٠/٠٠	٣	التجريم (تابع)
	١٨/٠٠-١٥/٠٠	٤	مسائل أخرى
		٥	اعتماد التقرير